بنك البحرين الإسلامي

استفسارات عامة
يتكرر طرحها عن البنوك الإسلامية
60 سؤالاً وجواباً

إعداد
حمد فاروق الشيخ
المراقب الشرعي

مراجعة
هيئة الرقابة الشرعية

الطبعة الأولى
1440هـ- 2019م
بنك البحرين الإسلامي
www.bisb.com
+973 17515151

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وبعد

منذ نشأتِ البنوك الإسلامية في سبعينات القرن الماضي والأسئلة مستمرة لطمأنينة النفس الحريصة على الدخل الحلال حول حقيقة معاملاتها ومدى مطابقتها للأحكام الشرعية والتأكد من جريانها طبقاً للإجراءات التي وافقت عليها الهيئات الشرعية، ومع ذلك فإن بعض الأسئلة كانت محاولة للنيل منها والتشكيك فيها، حتى كان عند البعض تأسيس بنك لا ربوي ضربا من الخيال، وجميع تلك الأسئلة تجد الجواب الشافي من المختصين شرعياً وإدارياً.

وها هي البنوك الإسلامية بفضل الله وتوفيقه تصل إلى ما وصلت إليه من انتشار حتى فاقت (300) ثلاثمائة بنك، تقدم عشرات المنتجات والصيغ الاستثمارية والتمويلية دون التعامل بالربا، وأقبل عليها الناس بكافة أطيافهم ومشاربهم.

ولا تزال تتردد على ألسنة البعض العديد من الاستفسارات حول حقيقة هذه البنوك ومنتجاتها، وقد حاولنا جمع ما تيسر من تلك الأسئلة مع ما جاء من ردود عليها لتوضيح كافة الأمور وإزالة الغبش عن هذه البنوك وبيان حقيقتها، وقد جمعنا (60) ستين استفساراً وزعت على خمسة عناوين رئيسة.

وأحببنا أن يخرج الكتاب بشكل يسهل على القارئ الاطلاع عليه والاستفادة منه دون الإطالة المملة أو الاختصار المخل وبأسلوب مباشر وواضح.

متمنين أن ينال استحسان القراء والمطلعين

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبة وسلم أجمعين

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة	
أولا	النظام العام	5
ثانيا	هيئات الرقابة الشرعية	17
ثالثا	التمويلات والصيغ التي تقدمها البنوك الإسلامية	21
	أ) المرابحة	22
	ب) الإجارة المنتهية بالتمليك	23
	ج) التورق	24
	د) بطاقات الائتمان	26
رابعا	الاستثمارات	29
	أ) المضاربة	30
	ب) الوكالة بالاستثمار	31

أولا:

النظام العام

١- لا فرق بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى

الفروق بين النظامين كبيرة وكثيرة، فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أو ما فيه غرر ولا تتاجر في الديون أو في المحرمات الشرعية لأن الشرع الإسلامي يعتبر الدخل من هذه المعاملات أكلاً لأموال الناس بالباطل، ويقوم عمل البنوك الإسلامية على التمويل أو الاستثمار في مجالات لا تحرمها الشريعة الإسلامية، إضافة إلى ضبط التعامل في المال عن طريق تدويره إلى سلع للاتجار بها بيعا وشراء أو عن طريق الإجارة وغيرها من الصيغ المستنبطة من الفقه الإسلامي.

وهناك فروق أخرى رئيسية تتعلق بالنظام العام وآلية التعاقد وطرق التمويل وغيرها، حيث ينص النظام الأساسي للبنك الإسلامي على منع التعامل بالإقراض والاقتراض بفائدة، فالبنك الإسلامي يختلف عن التقليدي في طريقة أخذ الأموال وطريقة استثمارها.

كما أن المخاطر المترتبة على عقود البنوك الإسلامية تختلف تماماً عن مخاطر عقود القرض بفائدة الموجودة عند البنوك التقليدية.

٢- البنك الإسلامي ضحك على الذقون

أصبحت البنوك الإسلامية صناعة متميزة في فلسفتها وأفكارها وأنظمتها ولها مؤسسات خادمة لها لإعداد المعايير الشرعية التي تلتزم بها كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المكونة من عدد من العلماء من مختلف المذاهب الإسلامية ومن الدول الإسلامية، وهناك مؤسسات أخرى لإعداد العقود وغيرها من المؤسسات الخادمة، وأصبحت هذه الصناعة مطلوبة في جميع دول العالم، وحقيقتها لا تخفى على أحد من خلال العقود والتمويلات المقدمة منها، كما أن هذه الصناعة تعمل تحت إشراف البنوك المركزية باعتبارها جهات رقابية إذ تراقب وتدقق على أعمالها، وعلى آثارها الاقتصادية، كما أن للبنوك الإسلامية آثار اجتماعية ملموسة للجميع ومنها العمل على تحريك التجارة الداخلية.

٣- تمويلات البنوك الإسلامية لا تتعدى أن تكون مجرد تعامل شكلي على أوراق

تتعاقد البنوك الإسلامية مع الزبائن بعقود شرعية صيغت من شرعيين وقانونيين ومصرفيين، وعلى جميع الأطراف تطبيق ما جاء فيها، والبنك الإسلامي يعكس ما ورد في العقد بشكل واقعي يحقق تملك السلع ثم يبيعها أو يؤجرها بعقود صحيحة بما في ذلك نقل الملكية لدى السجلات العقارية، مع العلم بأن عقود البيع في التشريعات الإسلامية تنعقد بالإيجاب ولو لفظياً فما بالك بوجود عقود مكتوبة وموقعة من الطرفين بالتراضي.

كما تشرف هيئة الرقابة الشرعية على العقود المطبقة من البنوك الإسلامية، وتراجع جميع الوثائق والمستندات التي يوقعها الزبائن.

٤- البنوك الإسلامية تتلاعب في المصطلحات والصيغ للحصول على الربح

وجدت البنوك من أجل تحقيق المتطلبات التمويلية والمصرفية للناس، وقد تعاملت البنوك التقليدية مع حاجات الناس على أساس الربا (نقد مقابل نقد)، أما البنوك الإسلامية فإنها تتعامل مع حاجات الناس على أساس البيع والشراء وتقديم الخدمات (نقد ← سلعة أو خدمة ← نقد)، ولذلك تستقي البنوك الإسلامية جميع مصطلحاتها وصيغها مما ورد في كتب الفقه الإسلامي وفتاوى وقرارات مجامع الفقه الإسلامية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية وما جاء في المعايير الشرعية المعتمدة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وما يتم صياغته ينعكس بشكل واضح على الواقع المطبق.

٥- تتقاضى البنوك الإسلامية أرباحاً أكثر من البنوك التقليدية

يختلف هذا الأمر باختلاف الدول وحجم البنوك، وفي العديد من الدول تتقاضى البنوك الإسلامية أرباحا أقل من نظيرتها التقليدية إضافة إلى أنها قد تمنح أرباحا على الودائع الاستثمارية تفوق التقليدية.

علماً بأن البنك الإسلامي يتحمل مخاطر تفوق ما يتحمله البنك التقليدي، فهو مثلاً يشتري السلعة ويتحمل تبعة هلاكها وضمانها، وعند تأجيرها يتحمل كذلك تبعة هلاكها وتكلفة تأمينها وصيانتها الأساسية طوال فترة التأجير.

وعلى كل حال هذه الأمور تخضع للعرض والطلب وأعراف السوق وما شابه ذلك.

٦- الأنظمة الآلية والمحاسبية في البنوك الإسلامية محاكية لأنظمة البنوك التقليدية

لا ضير من الاستفادة من أنظمة البنوك التقليدية والشركات العالمية، والحكم على العقد يكون بحسب ما ورد فيه من أسس وبنود للتعاقد، أما الأنظمة الآلية والالكترونية فمن حق الجميع الاستفادة منها طالما لا تؤدي لأمر حرمته الشريعة الإسلامية، مع العلم بأن البنوك الإسلامية تتميز بأنظمتها ومعاييرها المحاسبية المختلفة في بعض الأمور عن نظيرتها التقليدية، وهناك شركات عالمية تقدم الآن خدمات برمجية ومحاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية.

٧- تتقاضى البنوك الإسلامية أرباحا ورسوما غير معلومة

يجب ابتداءً على البنك الإسلامي توضيح جميع الرسوم والأرباح التي يحتسبها للزبون، وفي عقود المرابحة على سبيل المثال يجب على البنك شرعا أن يحدد الربح بنسبة مئوية من التكلفة أو بمبلغ محدد في عقد المرابحة، ولا يحق للبنك احتساب رسوم على أي معاملة أو خدمة إلا إن تكبد عليها جهداً أو تكلفة، كما أن الجهات الرقابية تلزم بالإفصاح عن الرسوم والإعلان عنها.

٨- البنوك الإسلامية لا تطبق المفاهيم والمعايير الشرعية الصحيحة

الأصل أن الحكم على صحة المفاهيم والمعايير الشرعية يكون للمتخصصين من علوم الشريعة والفقه، وتلتزم البنوك الإسلامية بضوابط الحلال والحرام، والبنوك الإسلامية ملزمة بعرض جميع أعمالها على هيئة الرقابة الشرعية التي تراجع وتصحح أعمالها، كما أن البنوك الإسلامية في كثير من الدول ملزمة بما ورد في المعايير

الشرعية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي).

٩- موظفو البنوك الإسلامية من خلفيات تقليدية

لا يوجد مانع من توظيف أصحاب الخبرة المصرفية والمحاسبية العاملين سابقاً لدى المؤسسات التقليدية في البنوك الإسلامية طالما أنهم يلتزمون بالضوابط الشرعية في المعاملات المقدمة للزبائن، علاوة على ذلك فإن الموظفين يرغبون في العمل لدى البنوك الإسلامية، ويتم تأهيلهم من خلال الدورات التدريبية الشرعية والفنية ليستطيعوا أداء أعمالهم طبقا لمتطلبات المعاملات الإسلامية.

١٠- البنوك الإسلامية لا تراعي مقاصد الشريعة

تراعي البنوك الإسلامية مقصد حفظ المال (وهو أحد المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية –حفظ الدين-حفظ النفس-حفظ العقل-حفظ النسل-حفظ المال)، فتعمل على أن يكون الكسب حلالا طيباً من خلال الأمور التالية:

توفير التمويل الإسلامي البعيد عن المحرمات وإنقاذ الناس من الآثام.

إيجاد حلول شرعية لتمويلات السكن والمركبات والتمويلات الشخصية لمساعدة الناس على قضاء حوائجهم.

مساعدة الناس في استثمار أموالهم بعيداً عن الربا والمقامرة من خلال صيغ المضاربة والوكالة بالاستثمار وغيرها.

المساهمة في المجتمع من خلال القروض الحسنة التي تمنحها لذوي الدخل المحدود إضافة لأموال الزكاة والتبرعات والأموال المجنبة للمعاملات غير الشرعية وأموال الالتزام بالتبرع المقدمة من الزبائن المتأخرين عند عدم سدادهم للأقساط المستحقة عليهم.

مساعدة الزبائن المعسرين وأصحاب الاحتياجات الخاصة عن طريق منحهم مهلة للسداد دون مقابل ودون تحميلهم أعباءً إضافية في كثير من الحالات المقتضية لذلك.

١١-البنوك الإسلامية لا تراعي مصلحة الفقراء

مما ينبغي معرفته أن البنوك الإسلامية ليست جمعيات خيرية وتكافلية، وإنما هي مؤسسات وشركات تجارية قائمة على الربح والكسب من البيع والشراء، ومع ذلك تقدم العون للفقراء والمعوزين من خلال المساعدات النقدية التي تقدمها ضمن أموال الزكاة وما شابهها، ومراعاة أحوال المعسرين.

١٢- البنوك الإسلامية لا تساهم في التنمية

من أهم مساهمات البنوك الإسلامية تنمية الاقتصاد المالي في الدول التي تعمل فيها، إذ عملها قائم على تحريك السوق المحلية من خلال التمويل بالبيع والشراء، كما للبنوك الإسلامية العديد من المشاريع التي قدمتها ولا تزال تقدمها لتنمية الدول والمجتمعات، ومشاريعها شاهدة على ذلك من خلال المساهمة في إنشائها والمشاركة في تمويل هذه المشاريع، ويعتبر هذا الدور أحد متطلبات أنظمة الحوكمة التي تلتزم بها، ومن يتأمل معظم المشاريع القائمة في بلادنا يجدها ممولة من المصارف الإسلامية بمساهمتها في مشاريع الإسكان على سبيل المثال.

١٣- النظام المالي القائم هو نظام رأس مالي ربوي من حيث الأساس، والبنوك الإسلامية شريكة في هذا النظام من خلال تعاملها فيه

وجود النظام الرأسمالي وهيمنته على الأسواق العالمية لا يعني سد الباب أمام النظام المالي الإسلامي، وقد سارت معظم الدول التي رخصت للبنوك الإسلامية على نظام الجمع بين النظامين، والتسليم بسيطرة نظام واحد ومنع أي نظام غيره يعني وقف أي عملية إصلاح اقتصادي واجتماعي، والبنوك الإسلامية تتعامل بالمعاملات غير المخالفة لأحكام الشرعية الإسلامية، كما أن القوانين والجهات الرقابية أصبحت تدرك حقيقة وجود البنوك الإسلامية وأهميتها لاقتصاد البلد فأصدرت قوانين خاصة للبنوك الإسلامية وتعليمات تراعي طبيعة عملها.

وقد أصبحت البنوك المركزية ولله الحمد مدركة للدور المهم للمصارف الإسلامية وبدأت تأخذ في الاعتبار وجودها ومراعاة خصوصيتها.

١٤- تتعامل البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية التي تتعامل أخيرا مع البنك الفيدرالي الأمريكي الربوي

يتعامل البنك الإسلامي مع البنك المركزي بصفته البنك المسؤول عن جميع البنوك في البلد والذي يقرر السياسة المالية للدولة، وتعامل البنك الإسلامي مع البنك المركزي يكون ضمن الإطار الإسلامي وبعيدا عن التعاملات التي يجريها البنك المركزي مع الغير إذ لا علاقة له بها، وتعامل البنك المركزي مع البنك الفيدرالي الأمريكي الربوي لا يلزم البنوك الإسلامية من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته وتمويلاته.

١٥- تفتح البنوك الإسلامية حسابات لها في البنوك التقليدية

لا مانع شرعا من تعامل البنك الإسلامي مع التقليدي شرط أن تكون العقود شرعية، وتفتح البنوك فيما بينها حسابات جارية لدى البنوك الأخرى لتحصيل الرسوم ودفع الديون وسداد المستحقات على زبائن البنك الإسلامي وتحويل الأموال وغيرها لتسريع العمليات، ومن المعلوم أن الحساب الجاري لا يدفع فيه فوائد أو أرباح عليه، وفي حالة استلام البنك الإسلامي لأي فوائد فيجب عليه التخلص منها لحساب الخيرات.

١٦- تتعامل البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في بعض الأحيان

يمكن أن يتعامل البنك الإسلامي مع التقليدي في مشاريع الإعمار والبناء وغيرها على أن تكون العقود والمشاريع لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

١٧- تستعين البنوك الإسلامية بسعر الفائدة العالمي

لا تتعامل البنوك الإسلامية بسعر الفائدة، وإنما تستأنس بمعيار أسعار الفائدة للسوق العالمية لتحديد أسعارها لكونها مرتبطة به، وحتى لا تؤثر على السوق برفع الأسعار فيتضرر الزبائن بخفضها فتضر بالبنوك الأخرى المنافِسة، لكن يبقى النظام

التعاقدي مع الزبائن نظاما شرعيا لا غبار عليه، ووجود معيار عالمي مقبول من الجميع لا مانع من استخدامه لحساب الأرباح وما شابه ذلك.

١٨- البنوك الإسلامية تساهم في وقوع الأفراد في مصيدة الديون

البنوك الإسلامية بصفتها مؤسسات ربحية تسعى للتربح من التمويلات، وتقدم التمويل لمن يطلبه، وعلى طالب الدين أن يدرس وضعه المالي قبل طلب التمويل. كما أن البنوك الإسلامية مطالبة بأن تنافس نظيرتها التقليدية في التمويل لتشجيع المتمولين على التمويل الإسلامي وتوفير البدائل الشرعية لهم.

ومع هذا فعلى البنوك الإسلامية جزء من مسؤولية توفير الوعي لدى الأفراد بخطورة الاستدانة من غير سبب أو المبالغة في ذلك.

وإن المصارف الإسلامية هي الوحيدة التي تنصح في بعض شروطها وأحكامها بعدم الإسراف في الصرف والاستهلاك إلا بمقدار الحاجة والقدرة على السداد في الوقت المحدد.

١٩- البنوك الإسلامية تتوسع في تقديم التمويلات الاستهلاكية

لا تتدخل البنوك الإسلامية في رغبات المستهلكين، وثقافة الاستهلاك والبحث عن الكماليات أصبحت منتشرة منذ زمن، ومن غير المقبول أن تطالب البنوك الإسلامية بحل هذه المشكلة أو تحميلها إياها، وإنما هي ثقافة في المجتمع يجب على الجميع الاشتراك في حلها، والبنوك الإسلامية تمتنع عن تمويل أي سلع استهلاكية فيها ضرر على المجتمع.

٢٠- البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة

تقديم القروض الحسنة أمر حسن، إلا أن البنوك الإسلامية بصفتها مؤسسات ربحية لا تقدم هذا النوع من القروض إلا ضمن نطاق ضيق، مع العلم بأن هناك بعض البنوك تقدم هذه القروض لذوي الدخل المحدود أو دعم المؤسسات التي تقوم بمثل هذه الأمور.

٢١- لا تمول البنوك الإسلامية صغار التجار، وإنما تسعى لجذب أكبر قدر من رؤوس الأموال

تختلف اشتراطات البنوك الإسلامية في منح التمويل للفئات المستهدفة، ومنها من يقدم التمويلات لصغار التجار، بل إن هناك بعض البنوك الإسلامية تخصصت في تقديم الخدمات لصغار التجار، وتاريخيا في بلادنا فإن البنوك الإسلامية أسهمت إلى حد كبير في تسهيل عمل صغار التجار.

٢٢- ساهمت البنوك الإسلامية في ارتفاع أسعار الأراضي والسلع في بعض الأحيان بسبب مضارباتها في السوق

سمحت بعض الأنظمة المصرفية للبنوك الإسلامية بأن تمارس أدوار البيع والشراء والتأجير لأغراض التمويل، وهي لا تقوم بدور التجار والمضاربين، بل إن البنوك الإسلامية أعانت كثيرا من الأفراد في تملك مساكنهم من خلال المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأسهمت كذلك في العديد من مشاريع التطوير العقاري التي وفرت السكن الملائم بأسعار مناسبة. وارتفاع الأسعار راجع إلى نظرية العرض والطلب وليس بسبب وجود البنوك الإسلامية.

٢٣- البنوك الإسلامية تُركّب وتدمج عدداً من العقود في عملية واحدة لتقديم التمويلات فقط

لا يوجد هناك مانع من دمج بعض العقود غير المتعارضة مع بعضها في منظومة عقدية واحدة للوصول لعملية تمويل طالما ليس فيها مانع شرعي أو تؤدي عند الجمع بينها إلى محظور شرعي. ولا بد من التمييز بين العقود المترابطة التي يحرم بعضها وبين الاتفاقيات الإطارية التي تعتبر بمثابة خطة إرشادية لإجراء المعاملات بين الطرفين (البنك والزبون).

٢٤-تتقاضى البنوك الإسلامية غرامات عند تأخر الزبون عن سداد الأقساط

لا يجوز للبنك الإسلامي احتساب غرامة تأخيرية على الزبون الذي لم يسدد القسط المستحق عليه، إلا أنه وبعد استغلال الزبائن المماطلين لهذا الأمر لجأت البنوك الإسلامية إلى مبدأ (الالتزام بالتصدق أو التبرع) لردع الزبون المماطل عن التقصير، حيث يلتزم بدفع مبلغ للتبرع لجهات الخير عند مماطلته في السداد، ويخصم البنك هذا المبلغ من حساب الزبون ويودع في حساب خاص للأعمال الخيرية ويصرف بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية ولا يستفيد منه البنك مادياً أو معنوياً، ويذكر هذا في العقود التي يوقعها الزبائن.

ومن المستغرب أنه لا يُعترض على الزيادة الربوية على الديون التي يتأخر عن سدادها لدى البنوك التقليدية والتي تجري بعلم الزبون ورضاه.

٢٥-بعض البنوك الإسلامية مملوكة لبنوك تقليدية، وبعض البنوك التقليدية تفتح نوافذ أو فروع إسلامية

لا بأس بذلك طالما سيلتزم البنك الإسلامي بالضوابط الشرعية وهويته الإسلامية، وطالما وجدت هيئات الرقابة الشرعية وإدارات الرقابة الشرعية الداخلية في هذا البنك الإسلامي، وكانت ميزانية البنك مفصولة عن ميزانية البنك التقليدي، وهذه شروط حددتها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢٦-البنوك الإسلامية تنافس التجار في أعمالهم

البنوك الإسلامية لا تنافس التجار في أعمالهم، بل تساهم في زيادة ربحية التجار عن طريق تمويل هؤلاء التجار لشراء بضائعهم أو توفير التمويل لزبائن هؤلاء التجار للشراء منهم، وجاءت كذلك لضبط معاملات التجار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٧- يلاحظ وجود جهل لدى الزبائن بحقيقة العقود الموقعة

لا يسأل البنك الإسلامي عن جهل الزبائن بحقيقة العقود، وإنما على الزبون أن يطلع ويقرأ بنود العقد، وعلى البنوك الإسلامية دور كذلك في تثقيف الزبائن وصياغة العقود بألفاظ سهلة ومختصرة وواضحة، وإعطاء الزبائن الوقت الكافي لقراءة تلك العقود.

٢٨- عقود البنوك الإسلامية عقود إذعان بحيث لا يمتلك الزبون حق التفاوض حول بنود التعاقد أو تعديلها أو تغييرها

تصيغ البنوك الإسلامية عقودها بما يتناسب مع وضعها وبعد مراجعة هيئات الرقابة الشرعية والقانونيين، وهي تضع العقد لشريحة كبيرة من الزبائن، ولو سمحت لكل واحد منهم بالتفاوض على البنود لنشأت مشاكل أخرى، ومع ذلك على البنوك الإسلامية أن تأخذ بالملاحظات التي يبديها الزبائن على العقود بما لا يعارض أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا:

هيئات الرقابة الشرعية

٢٩- هيئات الرقابة الشرعية ليس لها دور فعال في البنوك الإسلامية

تعتبر هيئات الرقابة الشرعية هي العنصر الأهم في المؤسسات المالية الإسلامية، ولا يقتصر دورها في الرقابة والتدقيق على أعمال البنك إما مباشرة أو عبر إدارات التدقيق الشرعي فحسب، بل من مهامها دراسة صيغ التمويل من جميع جوانبها الشرعية والإجرائية قبل إجازتها، وتراقب تطبيق هذه الصيغ بعد تطبيقها وتصدر الفتاوى وتجيب عن الاستفسارات أيضاً، كما تراجع العقود والمستندات والنماذج وتعتمد المنتجات وآلياتها وغيرها من الأمور بالإضافة إلى تقديم الدورات الشرعية والتثقيفية.

٣٠-أعضاء الهيئات ينتمون للبنك نفسه مما يجعلهم غير مستقلين

أعضاء الهيئات الشرعية ليسوا موظفين لدى البنك، بل يتمتعون باستقلالية تامة، ويكون تعيين أعضائها من الجمعية العمومية مباشرة وبإشراف مباشر من المصرف المركزي. بل إن التعليمات الصادرة من البنك المركزي تحظر على أعضاء الهيئات أن تكون لهم أي صفة تنفيذية في البنك، كما يتدخل البنك المركزي في الموافقة على العضوية في الهيئة، ولا يجوز الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة إلا بموافقة البنك المركزي لضمان استقلالية أعضاء الهيئات عن الإدارة التنفيذية وعدم تدخل الإدارة في شؤون الهيئة.

٣١- حصول أعضاء الهيئة على المكافآت يخل بمهامهم ويجعلهم خاضعين لإدارة البنك

يحصل أعضاء الهيئات على مكافآتهم نظير أعمال الرقابة والتدقيق والمراجعة وغيرها، وذلك أسوة بشركات التدقيق الخارجية والجهات الاستشارية، ولا يقدح في عملهم حصولهم على أجر أو مكافأة، ويخضع تعيينهم وعزلهم لإشراف المصارف المركزية لأداء عملهم دون قيود أو مساءلة من البنك، كما تخضع هذه المكافآت لموافقة الجمعية العمومية، وهي نظير تقديم الخدمة والعمل وتخصيص الأوقات لكل جهة.

٣٢- تكرار أسماء عدد من أعضاء الهيئات في عديد من المؤسسات المالية الإسلامية

لا يتقدم أعضاء الهيئات بطلب التعيين، وإنما تطلب البنوك انضمامهم إليها، والحاصل

أن ندرة التخصص أدى إلى هذا الأمر، وهو مشابه للحاصل من تكرار مكاتب المحاماة والاستشارات وشركات التدقيق لدى البنوك. وكلما زاد إقبال الشباب على التخصص ودراسة العلوم الشرعية والقانونية والمصرفية كلما زاد التنوع وقلت الحاجة إلى التكرار.

٣٣- أجازت الهيئات الشرعية في الآونة الأخيرة بعض المنتجات والآليات التي لم تكن جائزة منذ فترة من الزمن

القاعدة الفقهية تنص على أنه «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان» والفقه الإسلامي خصوصا في باب المعاملات المالية يتميز بالمرونة، ومن القواعد الشرعية أن الأصل في المعاملات الإباحة إلا ما خالف دليلا شرعياً محكماً، والحكم في أي موضوع يعرض على الهيئات الشرعية تابع للتصور المقدم عنه، فإذا استجدت أمور حوله أم اختلف تصور المسألة من زمن إلى آخر أو تغير واقع في هذه المسألة تغيرت الفتاوى طالما لا يوجد ما يحرمها.

٣٤- إصدار أعضاء الهيئات الفتاوى والقرارات دون وجود مرجعية ومعايير واضحة

لهيئات الرقابة الشرعية لوائح متفق عليها من الأعضاء، وهي تنص على كيفية توصل الهيئة لقراراتها، كما تلتزم الهيئات الشرعية بأن لا تخرج فتاواها عن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) بالإضافة للهيئة الشرعية المركزية إذا وجدت في الدولة، حيث تجتهد في ضوء تلك المعايير دون الخروج عنها، وقد حددت المعايير ضوابط لإصدار الفتاوى وآلياتها، كما إن هناك ضوابط لحوكمة الرقابة الشرعية صادرة من الجهات الرقابية تلتزم الهيئات الشرعية بتطبيقها.

كما تلتزم الهيئات غالباً بالفتاوى الجماعية الصادرة من المجامع الفقهية والمؤتمرات العالمية المتخصصة.

٣٥- وجود اختلافات وتناقض في الفتاوى بين أعضاء الهيئات في البنوك

الاختلاف أمر وارد في بعض التفاصيل، ولا نعلم وجود تناقض في فتاوى الهيئات، والهيئة تفتي بحسب ما ورد إليها من معلومات وما يقدم إليها من بيانات وتصورات وشروح من الفنيين المتخصصين.

ثالثا:

التمويلات والصيغ التي تقدمها البنوك الإسلامية

أ) المرابحة

٣٦- شراء البنك السلعة وحقيقة قبضها

يجب على البنك الإسلامي أن يتملك السلعة قبل بيعها أو التصرف فيها، وشراء البنك وقبضه للسلعة يختلف بحسب حال السلعة، والعبرة في انتقال الملكية شرعاً بتراضي الطرفين لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إنما البيع عن تراض)، فتملك البنك للسيارات يمكن أن يكون بالشراء عبر الاتصال أو الفاكس، فتنتقل ملكية السيارة شرعا للبنك، وقبض البضائع والسلع قد يكون حقيقيا أو حكميا بالتخلية أو التمكين بأن تتواجد السيارة في مخازن التاجر لكن ترجع ملكيتها إلى البنك ، كما يتحمل البنك تبعة هلاك السلعة بعد تملكها بأن تكون في ضمانه، وهناك دوائر متخصصة للتدقيق الشرعي تتأكد من هذا التملك، وإذا حصل أي خطأ فإن الهيئات الشرعية تجنب أرباح المعاملات التي لا تلتزم بهذا الشرط.

٣٧- المرابحة المصرفية المسماة «المرابحة للآمر بالشراء» ليست هي المرابحة الفقهية

القاعدة الفقهية أن «الأصل في الأشياء الإباحة»، ولا مانع من ابتكار أي صيغة طالما لا تحتوي على شبهات أو محرمات، وطالما أن المرابحة منضبطة بتملك البنك للسلعة ثم يبيعها بالمرابحة فلا مانع من ذلك شرعاً، مع العلم بوجود أصل هذه الصيغة في بعض كتب الفقه الإسلامي قديماً.

٣٨- تلزم البنوك الإسلامية الزبون على توقيع وعد ملزم لا ينفك الزبون منه

الوعد الملزم الذي يوقع عليه الزبون إنما يستخدمه البنك في حالة شرائه للسلعة بناء على طلب الزبون ويستخدم لعلاج حالة نكول الزبون عن الشراء واضطرار البنك لبيع السلعة والخسارة فيها، فيأخذ البنك من الزبون مقدار الخسارة فقط، أما إن لم يخسر البنك أو استطاع رد السلعة فلا يأخذ من الزبون شيئا.

ب) الإجارة المنتهية بالتمليك

٣٩- حقيقة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي أنها بيع بالتقسيط

تأخذ الإجارة المنتهية بالتمليك أحكام الإجارة في جميع الأحوال، فالبنك يتحمل تبعة هلاك العين خلال فترة الإجارة لأنه هو المالك لها، كما يتحمل الصيانة الرئيسية للعين والتأمين عليها لأنها ملك له، إلا أن العقار سينتقل لاحقا للمستأجر بموجب عقد بيع مستقل لا علاقة له بعقد الإجارة، وأما ما يمكن أن يُدَّعى أنه إجارة صورية وبيع مستور حقيقة فهي العقود التي لا تلتزم بهذه الضوابط والقيود المنظمة لهذا العقد حسب المعيار الشرعي.

٤٠- هل يتملك البنك العقار فعليا؟

يجب على البنك الإسلامي أن يتملك العقار قبل تأجيره، كما يسجل العقار باسمه في أغلب الأنظمة التي تسمح بذلك.

٤١- الإجارة المنتهية بالتمليك لم يجزها بعض الفقهاء لوجود بعض الشبهات فيها

أجازت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الإجارة المنتهية بالتمليك وأجازتها العديد من هيئات الرقابة الشرعية، ووُضعت لها ضوابط تلتزم بها البنوك الإسلامية، وهي صيغة مهمة لمن يرغب في تملك العقارات وغيرها. وإن عدم إجازة بعض الفقهاء لهذا النوع من الصيغ لا يمنع صحة من رأى جوازها من الفقهاء، ولا تجيز المجامع الفقهية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) أي صيغة من صيغ التمويل إلا بعد دراسة جميع الأقوال الواردة فيها والأدلة التي استدل بها كل قول، ولا تعتمد الهيئة إلا ما رجح لدى المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة المكون من خمسة عشر فقيها من جميع المذاهب أو يزيدون.

ج) التورق (المرابحة الشخصية)

٤٢- التورق المصرفي مجرد حيلة للحصول على النقد

التورق الذي تجريه البنوك الإسلامية هو بيع بالمرابحة، حيث يشتري ويتملك البنك سلعة ما، ثم يبيعها على الزبون بالمرابحة، ثم يبيع الزبون هذه السلعة على طرف آخر للحصول على النقد أو يوكل طرفا ثالثا غير البنك ببيعها، وهي جائزة طالما وجدت السلع وتحققت فيها شروط البيع، فالحصول على النقد عن طريق بيع السلعة التي يملكها الزبون لا يوجد فيه محظور شرعي ما دامت العملية بين ثلاثة أطراف مستقلة عن بعضها البعض.

والتورق في أصله لا خلاف على جوازه، وإنما الخلاف في التورق المنظم الذي يكون البنك مشترياً بالأصالة للسلعة وبائعاً لها بالوكالة عن من اشتراها منه (الزبون) وقابضاً لثمنها ممن بيعت له (طرف ثالث) ومودعاً للقيمة في حساب الزبون فمنعه البعض كي لا يستغل هذا العقد من لا يراعي أحكام الشريعة الإسلامية فيجعله صورياً، ولهذا حرصت الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية على أن لا تتوكل عن الزبون في البيع.

٤٣- التورق مشابه للعينة المحرمة شرعاً

يختلف التورق عن بيع العينة في عدد الأطراف، فهم في العينة طرفين وفي التورق ثلاثة أطراف بشرط عدم التعاقد على إعادة السلعة للبائع الأول، حيث يبيع الزبون السلعة على تاجر يختلف عن التاجر الأول بعكس العينة التي لا تنتقل فيها السلعة وتعود إلى مالكها الأول.

٤٤- البضائع المستخدمة في التورق بضائع صورية غير حقيقية

تتعامل البنوك الإسلامية عادة مع بضائع محلية وأخرى دولية، وهذه البضائع مفرزة ومعينة ويتملكها البنك ويقبضها قبضا حكمياً، وبإمكان الزبون (غالبا) معاينتها وقبضها متى شاء خصوصا إن كانت بضاعة محلية، وتتنوع البضائع المستخدمة في البنوك الإسلامية من الألماس ومواد البناء والسكر ومحسنات التربة والزيوت والمعادن وغيرها.

٤٥- البضائع المستخدمة في التورق تكون أحيانا خارج البلد مما يصعب رؤيتها ومعاينتها

ليس هناك ضابط شرعي يحدد أن تكون البضاعة داخل أو خارج البلد طالما وجدت تلك البضاعة وأمكن شراؤها شراءً حقيقيا وأمكن استلامها حقيقة أو حكماً بالفرز أو النقل والتخزين، والبنوك الإسلامية ترغب بالتأكيد في أن تكون البضائع داخل البلد، إلا أن محدودية السلع المحلية يحول دون هذا الأمر، ونأمل أن توجد سوق إسلامية تستوعب الكم الهائل من المطالبات.

٤٦- تجرى عملية التورق (المرابحة الشخصية) بسرعة بحيث لا يشعر الزبون بحقيقتها، ويودع المبلغ في حسابه بشكل سريع

نظرا لأن بعض المعاملات المصرفية تجري الآن الكترونيا مما يسرع العمليات في وقت قصير فلا مانع من مجاراة البنوك الإسلامية للتقنيات الحديثة وتحقيق متطلبات الزبائن، ولا يعني ذلك أنها عمليات صورية ما دامت منضبطة بالضوابط الشرعية من حيث سبق الملكية على البيع وإمكانية التقابض وغيرها من الضوابط.

٤٧- حرَّم مجمع الفقه الإسلامي التورق (المصرفي) أو ما يسميه البعض بالتورق المنظم

منع مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 179 (5/19) التورق (المنظم والعكسي) لما فيهما من تواطؤ بين الممول والمستورق (الزبون)، وأجاز في القرار ذاته شراء المستورق سلعة بثمن مؤجل لكي يبيعها نقداً بثمن أقل غالبا إلى غير من اشتريت منه (طرف ثالث مستقل) بقصد الحصول على النقد.

والحاصل أن التورق الذي تجريه البنوك الإسلامية لتمويل الأفراد قد تجنب كافة الشبهات الموجودة حيث لا يتدخل البنك في عملية البيع الأخيرة التي يجريها الزبون مع التاجر بنفسه أو عن طريق شركة (الوكيل)، كما بإمكان الزبون الحصول على السلعة وبيعها بمعرفته متى رغب في ذلك.

٤٨-التورق من الصيغ التي لا تساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي ولا تراعي مقاصد الشريعة (معادلة صفرية)

التورق أجيز للحاجة التي تلبي طلب الزبائن وحاجتهم للنقد ولعدم إمكانية تلبية تلك الرغبات كسداد الديون ودفع الرواتب وغيرها من خلال المنتجات الإسلامية الأخرى، وقد توسعت بعض البنوك الإسلامية فيه لسهولة تطبيقه ورغبة الناس به ولصعوبة تلبية العقود والصيغ العامة لتحقيق بعض الأغراض الأخرى كالزواج والعلاج والتعليم ومواد البناء والاستثمارات وغيرها. وتحقيق رغبات الزبائن فيه نوع من المساهمة في خدمة المجتمع وتحريك السوق واستفادة لجميع أطراف التعاقد، حيث يستفيد البنك من ربح البيع، ويستفيد الزبون من النقد، ويستفيد التجار من تحريك سلعهم، ولو وجدت سوق منظمة لذلك لأوجدت انتعاشاً اقتصادياً محققاً لمصالح كثيرة.

ومع ذلك فإن هيئات الرقابة الشرعية تؤكد على عدم التوسع في تمويلات التورق في الحالات التي لا يمكن تلبية الحاجة من خلال المنتجات الإسلامية الأخرى.

٤٩- بدأت البنوك الإسلامية في تكثيف استخدام منتجات التورق على حساب المنتجات الأخرى كالبيع والإجارة والمشاركة وغيرها

لا يسوغ للبنك الإسلامي الاعتماد على منتج التورق والابتعاد عن المنتجات الأخرى، حيث إن التورق أجيز للحاجة، وعلى البنك الإسلامي الاعتماد على المنتجات الأخرى قدر الإمكان. كما إن كثرة استخدام المنتج ليس علة لإيقافه أو منعه، وعلى هيئات الرقابة الشرعية التدقيق على حالات التمويل بالتورق لمنع ما ليس للحاجة.

د) بطاقات الائتمان

٥٠-تدعي البنوك الإسلامية أنها تمنح البطاقات الائتمانية على أساس القرض الحسن ثم تتقاضى فوائد (تسميها رسوماً)

يختلف تكييف بطاقات الائتمان من بنك لآخر بحسب العقد والآلية المعتمدة من البنك، ولعل البطاقات الرائجة في الوقت الحالي هي بطاقة القرض الحسن مقابل احتساب رسوم على الخدمة، ومن المعلوم أن البنك يتحمل مصروفات على إصدار

هـذا النـوع مـن البطاقـات تختلـف وفقـا لاختـلاف مميزاتهـا وأنواعهـا، كمـا يدفـع البنـك رسـم اشـتراك فـي عضويـة المنظمـة صاحبـة البطاقـة بالإضافـة لتكاليـف توفيـر المنافـع والخدمـات التـي تقدمهـا البطاقـة، وهـذا الرسـم يمكـن تحصيلـه مـرة واحـدة سـنويا أو تقسـيطه شـهريا، ولذلـك تؤخـذ هـذه الرسـوم ولـو لـم يسـتعمل الزبـون البطاقـة، فهـذه الرسـوم ليسـت مرتبطـة بالقـرض الحسـن ارتباطـاً مباشـراً.

٥١-الرسـوم المحسـوبة علـى البطاقـة مجـرد حيلـة لأخـذ فوائـد تسـاوي مـا تأخـذه البنـوك التقليديـة

يحـدد البنـك الإسـلامي مقـدار الرسـوم فـي العقـد ابتـداءً بمبلـغ مقطـوع وليـس بنسـبة معينـة مـن المبلـغ المقتـرض، ولا يجـوز لـه زيادتهـا عـن الحـد المتفـق عليـه، بينمـا يحـق لـه التنـازل عنهـا أو عـن جـزء منهـا.

٥٢- رسوم السحب النقدي

تقـدم البنـوك الإسـلامية أحيانـا خدمـة السـحب النقـدي مـن بطاقـة الائتمـان، وتتحمـل فيهـا بعـض التكاليـف نظيـر إيصـال هـذه الأمـوال للزبـون فـي أي وقـت وفـي أي مـكان وبـأي عملـة يرغـب فيهـا، لهـذا قـد تأخـذ بعـض الرسـوم المحـددة عليهـا.

٥٣- تمنح جوائز بالقرعة

يمنـح البنـك الإسـلامي أحيانـا نقاطـاً تُدخـل حامـل البطاقـة للسـحب علـى الجوائـز التـي يقدمهـا مسـاهمو البنـك هبـة للفائزيـن بالقرعـة، والجوائـز التـي تقـدم ليسـت مـن المقتـرض للمقـرض وإنمـا تقـدم مـن المقـرض للمقتـرض، والقاعـدة الشـرعية (كل قـرض جـر نفعـا فهـو ربـا) إنمـا يقصـد بهـا النفـع المشـروط الـذي يحصـل عليـه المقـرض مـن المقتـرض.

رابعا:

الاستثمارات

أ) المضاربة

٥٤- تضع البنوك الإسلامية مبالغ بشكل شهري أو سنوي في الودائع بصفتها أرباحاً

البنك الإسلامي يدير حساب الودائع الاستثمارية لجميع الزبائن عن طريق المضاربة بصفته مضاربا، وما يتحقق من ربح يوزع بحسب الاتفاق، وهذه المبالغ المودعة في حسابات الزبائن ناتجة عن هذا الاستثمار، ويمكن إيداعه شهريا أو سنويا بحسب الاتفاق لكون الزبون رباً للمال.

٥٥- الأرباح الموزعة من البنك الإسلامي قليلة بالمقارنة مع الأرباح التي اكتسبها البنك

يستثمر البنك الإسلامي أموال المودعين الذين لهم الحق في سحبها في أي وقت في استثمارات قصيرة المدى وذات مخاطر قليلة لهذا تكون عوائدها قليلة، بالإضافة إلى أن حجم المحفظة الاستثمارية يؤثر في هذه الأرباح، وفي كثير من الأحيان يقوم المساهمون بالتنازل عن جزء من أرباحهم لدعم أرباح أصحاب الودائع الاستثمارية.

٥٦- تضع البنوك الإسلامية مبلغ ربح ثابت تلتزم به

لا يجوز للبنك الإسلامي الالتزام بمنح ربح محدد لكونه من قبيل ضمان الربح ورأس المال الممنوع شرعا، ويمكن للبنك الإسلامي توضيح الربح المتوقع من خلال ما سبق منحه أو بعد إجراءات دراسات الجدوى وبيان مقدار الربح تاريخيا، أو بيان المتوقع منه، والربح المتوقع غير ملزم للبنك أداءً.

وفي بعض الأحيان يلتزم البنك بربح ثابت إذا كان دخل المحفظة الاستثمارية ثابتا كالاستثمار بصيغة السلم أو الإجارة.

٥٧- لا توضح البنوك الإسلامية مجالات استثمار هذه الأموال

تستثمر البنوك الإسلامية أموال المودعين عادة في الوعاء العام للبنك الذي يضم

غالبا التمويلات المقدمة للزبائن، وهي مفصلة في ميزانية البنك السنوية.

٥٨- أصبحت البنوك الإسلامية تضع جوائز على الودائع يفوز فيها من يخرج اسمه بالقرعة

تقدم البنوك الإسلامية هذه الجوائز على سبيل الهبة (الهدية) من المساهمين للمودعين، ولا تخصم من أرباح استثمارات أموال مدخرات الزبائن ولا يتحمل المودع تكلفة هذه الجوائز، كما إن هذا الحساب الخاص بالجوائز يأخذ حكم حساب التوفير القائم على المضاربة بحيث تستثمر الأموال الموجودة به حسب نظام البنك ويمنح رب المال (المودع) ربحه بحسب الاتفاق.

٥٩-حسابات الزبائن الموجودة في البنوك الإسلامية عرضة للخسارة بعكس نظيرتها التقليدية

هذا يؤكد شرعية تلك الحسابات، لأن طبيعة الاستثمارات غير مضمونة الأرباح ورؤوس الأموال، مع التنويه إلى أن هناك احتياطات إجبارية واختيارية تضعها البنوك الإسلامية لتجنب أي خسارة أو هزات أو في حالة انخفاض الأرباح عن معدل أرباح السوق.

ب) الوكالة بالاستثمار

٦٠- تضع بعض البنوك الإسلامية ربحا ثابتا مؤكدا عند تطبيق الوكالة

لا يجوز تحديد ربح ثابت عند الوكالة أسوة بالمضاربة، ويمكن أن يكون ذلك على سبيل التوقع، على أنه يمكن الالتزام بعدم الدخول في استثمارات لا تحقق ربحاً لا يقل عن حد معين.

يمكنكم الاطلاع والحصول على جميع إصدارات البنك من خلال مسح رمز القراءة الإلكتروني QR code التالي:

للتواصل والملاحظات مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

corporate.communications@bisb.com

هاتف

+973 17515173

فاكس

+973 17919173

بنك البحرين الإسلامي

BisB

GENERAL INQUIRIES

"Frequently asked questions about Islamic banks"

(Sixty Q and As)

Prepared By

Hamad Farooq Al Shaikh

Sharia Supervisor and Reviewer

Revised By

Sharia Supervisory Board

First Edition
1440 H-2019 AD
Bahrain Islamic Bank
www.bisb.com
+973 17515151

Preface

Praise to Allah, the Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the noblest of prophets and messengers, our leader Muhammad and all his family and companions.

Since the emergence of Islamic banking, during the seventies of the last century, many questions have been raised, by individuals keen on halal income, with regards to the validity of transactions performed by Islamic banks, and the extent to which they are in agreement with the provisions of Sharia, and the processes approved by the Sharia Supervisory Board. Sharia On the other hand, suspicious questions were raised by some in an attempt to undermine and doubt the newly emerging Islamic banks, to the extent that some people thought that the establishment of an Islamic bank is a fantasy, although such questions could have been readily answered by experts Sharia in Sharia and management.

Thanks to Allah that , Islamic banks have spread and far-reached rapidly whereby it has exceeded three hundred banks, and have gained the approval of people everywhere. Islamic banks now offer a plethora of investment and financing products without the need to indulge in usury. Today, frequent inquiries from people about the truth of Islamic banks and its products have led us to collect many questions along with its answers to fully clarify the reality of Islamic banks and remove the ambiguity surrounding them. In this respect, we have collected about sixty inquiries that we have classified into five headlines.

We also wanted to come out with a user friendly book, whereby it is direct and clear, and can be easily reviewed and availed by the reader, without being lengthy and boring or being unnecessarily brief.

We hope that this book meets the satisfaction of our readers and reviewers.

May Allah bless our leader Muhammad and all his family and companions.

Table of Contents

First	The overall banking system.	5
Second	The Sharia Supervisory Board	19
Third	Products and finance offered by Islamic banks.	25
	A) Murabaha	26
	B) Ijarah Muntahia Bittamleek	27
	C) Tawarruq (Personal Finance Murabaha)	28
	D) Credit Cards	32
Fourth	Investments	35
	A) Mudarabah (Speculation)	36
	B) Investment by Agency (Wakala Bil Istithmar)	38

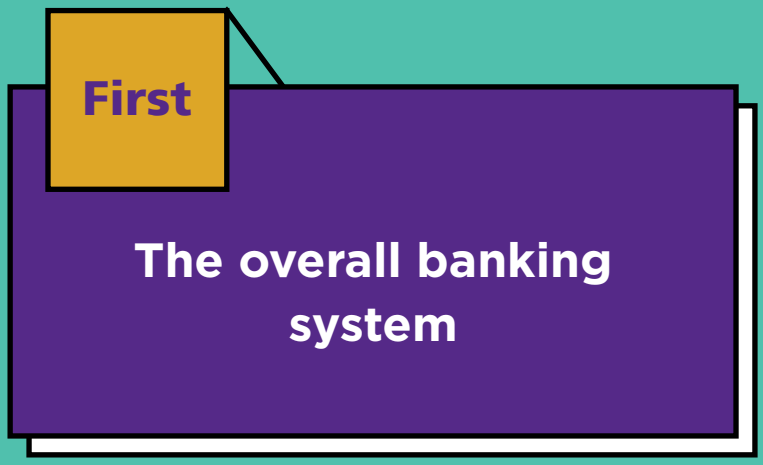
First
The overall banking system

1- There is no difference between Islamic banks and conventional banks.

There are significant and many differences between the two systems. The Islamic banks do not deal with usury (Riba) or trade in debt or undertake transactions involving gharar (uncertainty), or sharia non-compliant transactions, as all such acts are prohibited by Sharia. The scope of Islamic banks is based on financing or investing in areas that are not prohibited by Islamic law. Additionally, Sharia aims to regulate the exchange of money by converting it into tradable goods or through Ijara and other tools sourced from Islamic jurisprudence.

There are other major differences related to the overall banking system, contracting mechanisms, financing methods and others. The Articles of Association is an Islamic bank stipulates that it is forbidden to deal in lending and borrowing with interest. The Islamic Bank is different from conventional banks through the method that money is taken and invested.

Also, the risks associated with Islamic banking contracts are quite different from that of interest bearing loan contracts of conventional banks.

2. Islamic Banks are just mocking us.

Islamic banks have become a distinct industry through its philosophy, ideas and systems. They now have institutions that serve them by developing Sharia standards, such as "Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions" (AAIOFI) which consists of many Islamic scholars from various Islamic sects and Islamic countries. Also, there are other Islamic institutions that prepare contracts, amongst other services, along with other supporting institutions. The Islamic banking Industry is being pursued globally

by all countries over the world, and its reality has become undeniable through the contracts and financing that it offers. Also, the Islamic finance industry operates under the supervision of central banks that regulate, monitor and audit their operations, and their economic effects. Evidently, Islamic banks have tangible social effects through the mobilization of local trade within the country.

3. Islamic bank financing is nothing but a matter of twisting documents to appear as a formal transaction.

Islamic banks sign contracts with their customers by using legitimate contracts that are drafted by Sharia scholars, legal consultants, and bankers. Hence, all parties involved in such contracts have to execute what was stated therein. Moreover, the Islamic Bank actually reflects what is stated in the contract, including transferring and registering ownership of the goods through government agencies and then selling or leasing them through valid contracts. Moreover, sale contracts in Islamic legislation are binding by a mere verbal offer and acceptance, hence its legitimacy couldn't be more affirmative upon signing a written contract at the mutual consent of both parties. Moreover, the Sharia Supervisory Board oversees the contracts executed by Islamic banks and reviews all documents that are signed by customers.

4. Islamic banks manipulate terms and finance products for profit purposes.

Banks were established to meet the financial and banking needs of people. Conventional banks have dealt with the needs of people on the basis of usury (cash versus cash), whereas Islamic banks deal with peoples' needs on the basis of purchase and sale of goods, and providing services (cash versus goods or service versus cash). Islamic

banks' terminologies and finance tools are derived from Islamic jurisprudence books, fatwas, and resolutions of Islamic jurisprudence councils, fatwas of Sharia Supervisory Boards, and from the Sharia standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), all of which are clearly reflected in the practice of Islamic banks.

5. Islamic banks charge more profits than conventional banks.

This issue varies from country to country and to the size of the bank. In many countries, Islamic banks charge less than their conventional counterparts, additionally, they may declare more profits for investment accounts than conventional banks.

Islamic Banks bear more risks than conventional banks. For instance, it buys the commodity and undertakes the responsibilities for its loss and guarantee, and when it is leased, it also bears the responsibility for its loss and the cost of its insurance and basic maintenance throughout the lease period.

Anyway, these matters are subject to supply and demand forces, as well as market norms, and the like.

6. Automated and accounting systems in Islamic banks are a mere simulation of conventional banking systems

There is no prohibition in taking advantage of systems used by conventional banks and other international companies, since the ruling on any contract shall be based on its terms and conditions. Moreover, everyone has the right to use automated and software systems as long as it does not lead to sharia non-compliant issues. Given that Islamic banks are distinct by having different accounting

and systems compared to their conventional counterpart. There are now international companies that offer software and accounting services specifically for Islamic banks.

7. Islamic banks charge customers fees and profits that are unknown.

From the outset, the Islamic bank must disclose all profits and fees being charged to the customer. For example, the bank must clarify, to its customer, the profit either as a percentage of the total purchase cost or as a fixed lump sum amount. Also, the bank is not allowed to charge any fees on a transaction or service unless it has actually incurred a cost or exerted an effort. Moreover, disclosure of such fees is a requirement of the regulatory authorities.

8. Islamic banks do not properly apply the correct Islamic concepts and standards.

In principle, the ruling on the validity of concepts and standards of Sharia is the concern of the specialists in Sharia and Fiqh jurisprudence, and Islamic banks are bound by the principles of Halal and Haram.

Islamic banks are obliged to present all business documents to the Sharia Supervisory Board, whom in turn reviews and corrects them. Islamic banks in many countries are also bound by the Sharia standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAIOFI).

9. Employees of Islamic banks are from conventional banking backgrounds.

There is nothing that prevents Islamic banks from employing banking

and accounting experts with prior experience in conventional institutions, as long as they abide by Sharia rules when dealing with customers. Moreover, such employees want to work with Islamic banks and in turn, Islamic banks are keen on developing their skills through specialized Sharia training courses in order for them to perform their job according to Islamic finance guidelines.

10. Islamic banks do not observe the purposes of Sharia.

Islamic banks consider the purpose of safe guarding money (which is one of the five purposes of Islamic law: safe guarding religion, self, mind, offspring, and wealth), as well as ensuring Halal and good earnings through the following:

Providing Islamic finance which is far away from prohibited acts, so as to save people from sins.

Finding Sharia compliant solutions for housing, vehicle and personal finance, to help people meet their needs.

Helping people to invest their money away from usury and gambling, through adopting Mudaraba or investment agency products, and others.

Contribute to the community through providing interest free loans (Qard Hassan), to low-income people in addition to Zakat funds, donations, charity funds reserved from sharia non-compliant transactions, and funds from delinquent customers who have been committed to donate.

Assisting insolvent and handicapped/disabled customers, by giving them more time, without charges, and without burdening them further.

11. Islamic banks do not take into account the interests of the poor.

It should be noted that Islamic banks are not charity or donation

organizations, but they are for-profit commercial companies and institutions which realize profits through purchase and sale. Nonetheless, they provide monetary assistance to the poor and needy through Zakat funds, and the like.

12. Islamic banks do not contribute to economic development.

One of the most important contributions of Islamic banks is the development of the financial sectors of the countries in which they operate in. Their work is based on mobilizing the local market through financing purchase and sale transactions. Islamic banks also have financed many projects, and still continue to do so to assist in the development of countries and societies, and their projects are a clear proof of that. This is also one of the requirements of the governance systems to which they are committed to. Those who look closely at current projects in our country will notice that most of these projects, housing projects for example, were financed by Islamic banks.

13. The existing financial system is essentially a capitalist regime which is based on interest (Riba), and Islamic banks are a part of this system through their dealings within it.

The existence of a capitalist regime and its dominance in the international markets does not mean closing the door to the Islamic financial system. Most countries that have licensed Islamic banks have combined the two systems. The acceptance of one system and the prevention of any other system means stopping any economic and social reform in a country Islamic banks deal with transactions that do not violate Sharia law, and the regulatory bodies, through their

laws, have become evidently aware of the existence and importance of Islamic banks to the country's economy and have therefore issued laws and regulations specific to their line of business.

Central banks, thankfully, have become aware of the important role of Islamic banks.

14. Islamic banks deal with central banks that in turn deal with the usurious U.S. Federal Reserve Bank.

The central bank in any country is the regulatory body which governs and regulates all member banks in the country including Islamic banks. The Central Bank of a country is responsible for all the banks in the country, and decides its fiscal policy. Despite of that, Islamic Banks' dealings with the Central Bank are within the Islamic framework and are not related to the transactions conducted by the Central Bank with other conventional banks. Moreover, transactions that are held between the central bank and the U.S. Federal Reserve bank do not prevent Islamic banks from applying the provisions of Islamic Sharia in their transactions and financing.

15. Islamic banks have accounts with conventional banks.

There is no harm in dealing with conventional banks, provided that the contracts signed are in conformity with Sharia principles. Opening reciprocal current accounts between Islamic and conventional banks is usually done in order to collect fees, pay debts, pay dues to Islamic bank customers, transfer funds and for any other reason to speed up transactions. Also, it is a known fact that Islamic banks do not pay profits on current accounts, however, if any interest is received from

conventional banks it must be disbursed immediately to charity.

16. Islamic banks sometimes deal with conventional banks.

No harm for an Islamic Bank to deal with a conventional bank, especially in construction projects and the like, as long as the projects and contracts do not violate the provisions of Islamic laws.

17. Islamic banks use the global interest rate

The Islamic banks do not deal with the interest rate, but rather use the standard global interest rate indicators as a benchmark for determining the appropriate profit rate, as any increase in the profit rate over and above the global benchmark would affect the market, bank's clientele, and other competing banks. However, the contractual system with customers remains sharia compliant, and the presence of an internationally acceptable global rate does not prevent Islamic banks from using it to calculate profit.

18. Islamic banks help people to fall in debt.

Islamic banks as a for-profit organizations seek to earn their profits from finance transactions. They provide financing to those who request it, and thus the customer has to study his financial position before applying for financing. Islamic banks are also required to compete with their conventional counterparts and provide facilities that attract people to Islamic financing through finding sharia compliant alternatives.

Despite of that, Islamic banks are partially responsible to make

individuals aware of the hazards of unnecessary borrowing and the piling of debt.

The Islamic banks are the only institutions that advise their customers, through their terms and conditions, to avoid over-spending and to consume conservatively.

19. Islamic banks are too lenient when providing consumer financing.

Islamic banks do not interfere in the desires of consumers, and the culture of consumption and luxuries has been prevalent for some time. Therefore, it is unacceptable to demand Islamic Banks to carry the burden of resolving this problem, since this is a cultural issue that everyone should participate to resolve it. Moreover, Islamic banks refrain from financing consumer goods that might be harmful to society.

20. Islamic banks do not provide interest free loans (Qard Hassan).

Providing an interest free loan "Qard Hassan" is a commendable virtue, however, considering that Islamic banks are for-profit institutions, they, do not offer this type of loan, except within tight exceptions. For instance, there are some banks that provide such loans to low-income people or to support institutions which are involved in such causes.

21. Islamic banks do not provide financing to S.M.E.s, but seek to attract the largest amount of capital.

Islamic banks differ in their approach of providing finance to certain

targeted groups. There are some Islamic banks that are specialized in providing services to S.M.E.s. Historically, Islamic banks in Bahrain have contributed immensely in the relief of S.M.E. businesses.

22. Islamic banks have sometimes contributed to the rise of property and commodity prices due to their speculative behavior in the market.

Some banking systems have allowed Islamic banks to purchase, sell and lease for financing purposes but they do not act as traders and speculators in this regard. Islamic banks have helped many individuals to own their homes through Sharia-compliant products and have also contributed to many real estate development projects, and thus contributed in availing adequate housing units at affordable prices. Increases in prices may be referred to supply and demand rather than the presence of Islamic banks.

23. Islamic banks are combining and merging a number of contracts into a single deal for the purpose of providing finance.

There is no objection in merging two or more non-contradicting contracts into a single contractual system in order to satisfy a certain financing need, as long as there is no Sharia impediment in the merger of such contracts. There is a need to distinguish between interrelated contracts which some may be sharia non-compliant, and between a Memorandum of Understanding which serve as a guidance when executing transactions between the two parties (the bank and the customer).

24. Islamic banks charge fees when the customer is late in paying his installments.

In principle, it is not allowed for an Islamic Bank to late payment penalty on delinquent customers. However, due to the fact that some customers have taken advantage of this in the past, Islamic banks have resorted to the principle of (Commitment to pay to charity or to donate), in order to penalize such customers. The bank, therefore, deducts a certain percentage from the delinquent installments of these customers and credits the same into a special charity/donation account. Any payment from the charity account is done under the supervision of the Sharia Supervisory Board, and the bank does not benefit from it neither financially nor morally; as clearly stated in the contracts signed by customers.

Surprisingly, some people do not raise objections when conventional banks penalize their delinquent customers by charging compounded interest, with the knowledge and content of their customers.

25. Some Islamic banks are owned by conventional banks, and some conventional banks open Islamic windows or branches.

This is fine as long as the Islamic Bank adheres to the Islamic Sharia and its Islamic identity, and as long as the Sharia Supervisory Board and the internal Sharia department are functioning, and as long as the bank›s balance sheet is separated from that of the conventional Bank. These conditions are set by the AAOIFI Standards.

26. Islamic banks compete with businesses.

Islamic banks do not compete with businesses, but contribute to

increasing the profitability of businesses by financing their needs to buy goods or provide financing for their customers, and also to rectify the transactions of businesses in accordance with the provisions of Islamic law.

27. Customers are unaware about the reality of the signed contracts.

The Islamic Bank should not be asked about the extent of knowledge or ignorance of customers about the reality of contracts signed with the bank, but the customer himself has to read and review the terms of the underlying contract. However, Islamic banks have a moral role in educating customers and in drafting contracts in simple, concise and clear terms, along with giving customers sufficient time to read these contracts.

28. Islamic banks' contracts are unamendable, therefore the customer does not have the right to negotiate, modify or change the terms of the contract.

Islamic banks draft their contracts according to its needs, and after the revision of the Sharia Supervisory Board and legal advisors. Such contracts are issued for a large segment of customers, and if each customer is allowed to negotiate the clauses, this will then create further issues. However, the Islamic banks should take into consideration the comments raised by customers on these contracts, provided that they do not contradict with the provisions of Islamic law.

Second

The Sharia Supervisory Board

29. Sharia Supervisory Boards in Islamic banks, do not have an active role.

Sharia Supervisory Boards are considered the most important element in Islamic financial institutions, and its role is not confined to supervision and audit, either directly or through the Sharia audit department, but also to review all financing and operational transactions before approval. Additionally, they review the implementation of the processes and then issue rulings (Fatwas) and answer queries. Moreover, the Sharia Supervisory Board reviews contracts, documents and templates and approve them and provide Sharia and awareness courses.

30. Members of the Sharia Supervisory Boards belong to the bank and this does not make them independent.

Members of Sharia boards are not employees of the Bank, but are fully independent, and they are appointed by the General Assembly, and under the direct supervision of the Central Bank. In addition, the instructions issued by the Central Bank prohibits members of the Board from having any executive role in the bank. The Central Bank also intervenes to approve the membership of the Sharia Board. Morever, the services of the Sharia board member cannot be terminated without the approval of the Central Bank. This is to ensure the independency of members from the executive management of the bank and their intervention in the affairs of the Sharia Supervisory Board.

31. Receiving money from the bank by the Sharia Board members is considered a violation to their duties and puts them under the control of the management of the bank.

Members of the Sharia Boards receive their remuneration for auditing,

reviewing, verification and for other services provided by them to the bank, similar to the external auditing and advisory bodies. Hence, obtaining a compensation or reward from their services cannot be restricted. Their appointment and dismissal is subject to the supervision of central banks in order to let them perform their duties without any restrictions or accountability from their banks. Also, the reward received by the member is subject to the approval of the General Assembly, and it is a compensation for providing their services and efforts, and allocating the time to each party.

32. Sharia Supervisory Board members' names are repeated in a number of Islamic financial institutions

The members of Sharia Supervisory Boards do not apply for appointment, but banks ask them to join their Board's membership. Apparently, scarcity of scholars specialized in Islamic finance studies had led to the repetition of the same names. This repetition is also evident for law, audit and consulting firms that deal with banks. Also, as the number of students studying Sharia, law and banking increase, the more there will be specialized scholars in the market, which will result in decreased repetition of names.

33. Sharia Boards have recently approved some products and mechanisms that weren't accepted in the past.

The sharia principle states that "Rules should not be criticized when changed through time, «. Islamic jurisprudence is flexible, especially in the field of commercial transactions, and one of the Sharia principles states that " C ommercial transactions are permissible in principle, unless it violates a firm Sharia guideline". The Sharia Board's judgment

on any subject submitted to them reflects the view as presented to them. However, if some matters have changed on the same subject or even if its perception differed due to the passage of time, this eventually would lead to the change in its rulings (Fatwas), as long as there is nothing to prohibit them.

34. Sharia Boards issue rulings (Fatwas) and resolutions without any clear reference or criteria governing them.

The Sharia Supervisory Board have an agreed upon charter which stipulates on how the Board reaches its decisions. Moreover, the Sharia Board is committed to issue their rulings based on the Sharia standards as laid down by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), in addition to the Central Sharia Board of the country, if any, as they are committed to issue their rulings (Ijtihad) in the light of those standards without discrediting them. Also, the AAOIFI standards have set out certain criteria and guidelines for issuing Fatwas; there are also regulations for the governance of Sharia supervision, issued by the supervisory bodies which are strictly followed and implemented by the Sharia Boards.

Moreover, the Sharia Boards are often committed to the collective opinions issued by the Fiqh councils and specialized international conferences.

35. There are differences and contradictions in the fatwas issued by members of Sharia boards in banks.

Differences are common in some issues, and we do not know of any contradictions in the fatwas of the Sharia boards. Also, the board issues its rulings (Fatwas) based on the information, data, and explanations received from field professionals.

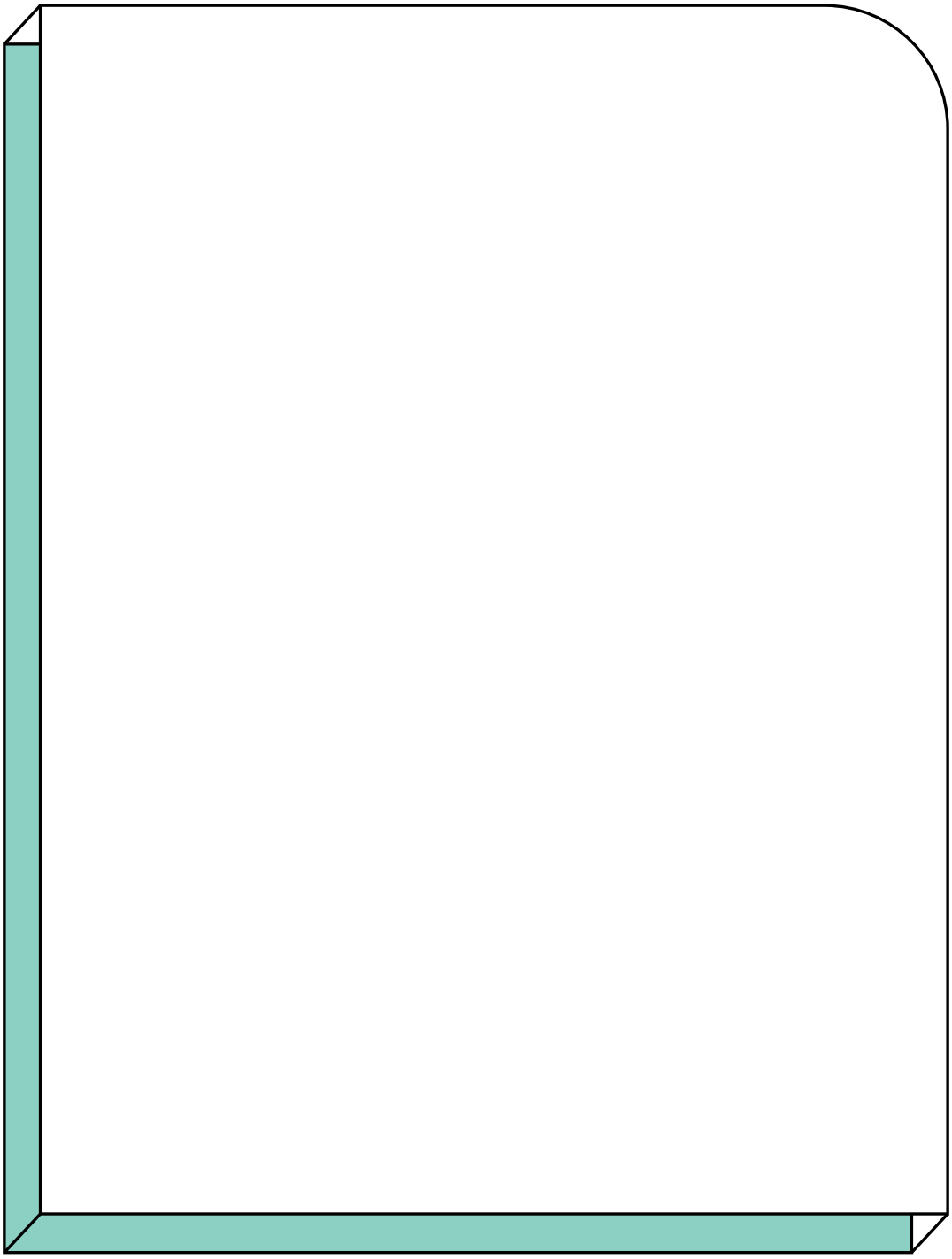

Third

Products and finance offered by Islamic banks

A) Murabaha

36. Purchase of goods by the bank and the reality of its possession.

The Islamic bank must purchase the commodity before selling it. Purchase and possession of the commodity by the bank differs according to transaction circumstances, and transfer of ownership from the seller to the buyer is by mutual consent of both parties, as stated by the Prophet's sayings (peace and blessings of Allah be upon him), such as, the bank may own a car by purchasing it through a telephone call or fax. The ownership of the car is then transferred to the bank, either through actual or constructive possession, in the sense that despite the car might still be in the warehouse of the seller, yet it is owned by the bank constructively. Therefore, the bank will bear the responsibility of the loss of the property after the ownership as it is guaranteed by the bank, the owner, The Sharia audit department will therefore make sure of bank's possession of the car, and if any error occurs, the Sharia Supervisory Board will disburse the profits of such transactions to charity and any other transactions that do not comply with this requirement.

37. Murabaha used by Islamic financial institutions is not the Murabaha in Islamic transcripts.

The rule of jurisprudence in Fiqh says that «All things, in principle, are permissible.» There is no objection in creating any form of financing tool as long as it doesn't contain any sharia non-compliant elements, and as long as the good is rightfully owned by the bank prior to selling it through Murabaha. It's also worth mentioning that the origin of Murabaha is mentioned in early Islamic Fiqh transcripts.

38. The Islamic banks force the customer to sign a binding promise that cannot be broken.

The binding promise that is signed by the customer is used when the bank first purchases the commodity as requested by the customer, and is used to compensate the bank for its losses when the customer refuses to purchase the commodity and the bank is forced to sell the commodity at a loss. The bank here will charge the customer the actual losses only. However if the bank did not incur any loss or is able to return the commodity, then the bank will not charge anything to the customer.

B) Ijarah Muntahia Bittamleek

39. The Ijarah Muntahah Bittamleek instrument adopted by Islamic banks for financing purposes is in fact a Sale contract.

The Ijarah Muntahah Bittamleek implements the guidelines of Ijara in all its aspects. The bank shall bear the liability in case of loss of the asset during the period of the Ijara, because it is the owner of the asset. It also bears the major maintenance cost of the leased asset along with its insurance expenses, as the owner of the asset. However, the property or asset is transferred to the lessee at a later stage using an independent sale contract, which is not linked to the lease contract. However, the claim that Ijara is a mere artificial or mockery sale is not true, this description may be true for contracts that do not comply with the Sharia standards and guidelines governing this type of contract.

40. Does the bank actually own the property?

The Islamic Bank must own the property before leasing it; Moreover, it has to be registered in the bank's name, if regulatory agencies allow it.

41. Ijarah Muntahia Bittamleek is not permitted by some scholars because of some suspicions and concerns raised by them.

The Shariah standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) have approved Ijara Muntahia Bittamleek, in addition to the approval of several Sharia Supervisory Boards due to its importance, especially for those who wish to own real estate guidelines have been put in place and are currently being implemented by Islamic banks. It is an important tool, especially for those who wish to own real estate and other assets. The views of some jurists who have not allowed this tool does not rule out the validity of the opinion of those that have allowed it. The Fiqh councils and the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), do not permit any form of financing tool until they have studied all the evidence and sayings of scholars. The Sharia Board shall only rely on the opinion of AAOIFI, which consists of fifteen jurists of all jurisprudence sects or more.

C) Tawarruq (Personal Finance Murabaha)

42. Tawarruq in banks is just a trick to get cash.

The Tawarruq mode of finance which is practiced by some Islamic banks is a Murabaha sale, whereby the bank buys and owns the commodity and then sells it to the customer through a Murabaha sale. The customer then sells the commodity to a third party to obtain cash

or appoints a third party, other than the bank, to sell the commodity. Therefore, this type of financing is acceptable as long as there are underlying assets, and the guidelines of sale have been met. Access to cash by selling the commodity owned by the client is not prohibited by Sharia, as long as each leg of the transaction is being processed independently between the three parties.

Moreover, permissibility of Tawarruq, in principle, is not disputable; the issue is with organized Tawarruq. Here, the bank acts as the principal purchaser of the commodity, and at the same time acts as an agent to the customer, to whom the bank sold the commodities to, The bank, as agent to the customer(buyer), then sells the commodities to a third party and deposits the sale proceeds in the customer›s account. Some Jurists have prohibited this type of financing in order to curb its exploitation from those who do not take into account the provisions of the Islamic Sharia. This is why many Sharia Boards in Islamic financial institutions have not allowed banks to act as an agent to the customer.

43. Tawarruq is similar to "Ina Sale" which is forbidden in Islam

Tawarruq differs from "Ina sale" in the number of parties involved in the transaction. In the "Ina sale" there are two parties involved, whereas in Tawarroq there are three parties. Moreover it's not allowed in Tawarruq to re-sell the commodity to the first seller, but rather it should be sold to a different party. Unlike "Ina sale", whereby the commodity is handled by different parties and is eventually re-sold to its first owner.

44. Goods involved in Tawarruq transactions are not real and artificial.

Islamic banks usually deal with local and international goods. These

goods are specifically described and singled out and are owned, physically or constructively, by the bank. The customer, usually, can inspect and physically possess the goods whenever he wishes, especially if they were local goods. The goods used for Tawarruq vary from diamonds, building materials, sugar, and others.

45. The goods involved in Tawarruq are sometimes outside the country, making it difficult to see and inspect them.

There is no Sharia regulation that determines if the goods involved in Tawarruq should be inside or outside the country, as long as such goods are available and can be purchased and delivered, either physically or constructively, by singling them out or transporting and storing them. Islamic banks certainly would want these goods to be available locally, however, the number of goods available locally is limited. We hope in the near future to have an Islamic market that can accommodate the large number of orders.

46. Tawarruq transactions (Personal Finance Murabaha) are quickly processed and the proceeds are deposited to the customer account, whereby the customer does not feel its genuineness.

Because some banking transactions are now conducted electronically, which speeds up operations in a short time, there is no objection in keeping Islamic banks in-line and updated with modern technologies to meet customer requirements and expectations. This does not mean that they are fake operations; as long as they are done under Sharia guidelines, in terms of ownership and exchange, and other guidelines.

47. The Islamic Fiqh Academy has prohibited Tawarruq practiced in banks, or what is sometimes called organized Tawarruq.

In its resolution No. 179 (195/), the Islamic Fiqh Academy forbade Tawarruq (organized and reverse), because of complicity between the financier and the customer (Tawarruq applicant). However, the academy has allowed, in the same resolution mentioned above, for the importer to purchase the commodity with a deferred sale price in order to sell it in cash, probably at a reduced price, to another buyer (an independent third party), for the purpose of obtaining cash.

Obviously, the Tawarruq performed by Islamic banks to finance individuals have avoided all the above mentioned suspicions. The bank does not interfere in the customer›s final sale of the commodity, as it is done either by the customer himself or by appointing a company as an agent. It is also possible for the customer to receive the commodity and sell it to whoever wishes.

48. Tawarruq is an instrument that does not contribute to the achievement of the objectives of the Islamic economy and does not take into account the purposes of Sharia (a Zero sum game).

Tawarruq was allowed by Sharia Scholars as an attempt to meet the rising needs of customers for cash in order to settle their debts and pay their expenses such as salary and others, as other Islamic products cannot fulfill these needs. Therefore, some Islamic banks have expanded its application due to its simplicity and popularity, as this latter need is difficult to meet peoples' needs such as marriage, Investments, education, health care and others by using other modes of finance. Additionally, attending to customers' needs benefits the society and commercial businesses and all parties involved such

as banks profiting from sales, customers receiving their cash, and commercial businesses turnover their inventory. Hence, if an organized market would come into existence, it would facilitate the revival of economies leading to the fulfillment of many needs.

However, Sharia Supervisory Boards are against expanded use of Tawarruq, especially if such financing can be concluded through adopting other Islamic products.

49. Islamic banks have begun to intensify the use of Tawarruq products at the expense of other products such as selling, leasing, Musharaka and others.

It is not acceptable for Islamic banks to rely on the product of Tawarruq and stay away from other Islamic products, as the use of Tawarruq was allowed only for a purpose, and Islamic banks should rely on other products as much as possible. The extensive use of a product is not a reason for stopping or preventing its usage. However, the Sharia Supervisory Boards should monitor closely financing cases using this product in order to prevent those cases which were done without an actual and sincere need.

D) Credit Cards

50. Islamic banks claim that they grant credit cards on the basis of "Qard Hassan" while they are actually receiving interest (the so called fees).

Credit cards vary from one bank to another according to the contract signed between the two parties and the mechanism approved by the bank. Currently, the most popular one is the "Qard AlHassan" card, which is granted against fees for service. It is well known that the bank bears some costs on the issuance of this type of cards which vary according to the different characteristics and types of these

cards. The bank also bears subscription fees for membership to the organization which provides these cards, as well as the costs of providing these benefits and services provided by the card. This card fee can be collected once a year or deducted as installments monthly. These kind of fees are taken even if the customer does not use the card. Moreover, they are not linked directly to the "Qard Al Hassan".

51. The fees calculated on the card are just a trick to take the same interest rate charged by conventional banks.

The Islamic Bank determines upfront the amount of fees charged in the contract as a lump sum amount, rather than specifying it as a percentage of the amount borrowed. Moreover, it is not allowed for the Islamic bank to increase the amount of fees charged than what was initially agreed upon, but the bank may waive the fees or part thereof.

52. Cash withdrawal fees.

Islamic banks sometimes offer cash withdrawals from their credit cards, and incur some costs for the delivery of those funds to the customer at anytime, anywhere and in any currency they wish. For this reason the bank may charge fees for cash withdrawals.

53. Prizes are awarded by a draw.

The Islamic Bank sometimes grants points to the cardholder for their withdrawals. These points enable the cardholder to enter into a draw for prizes offered by the bank›s shareholders. Such prizes are offered by the capital owners (i.e shareholders) and not by the borrowers (customers). The Sharia principle says that (every loan that results in a benefit is usury), which means that a pre-agreed conditional benefit from a loan is considered as usury.

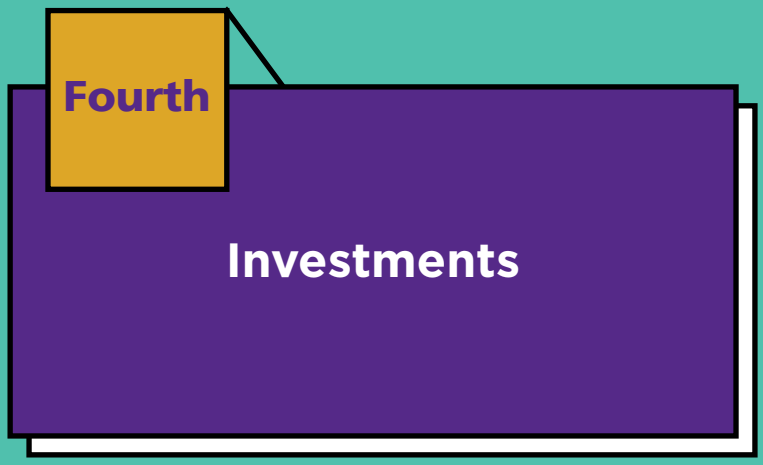
Fourth
Investments

A) Mudarabah (Speculation)

54. Islamic banks credits amounts of money, as profit, in its customers investment accounts, on a monthly or annual basis.

The Islamic Bank as a "Mudarib" uses Mudaraba to manage customers investment accounts. Any profit realized is distributed according to the agreement. These amounts deposited in customers investment accounts represent profits realized from investing these funds. These profits can be deposited monthly or annually, as agreed with the client (Rab Al mal).

55. Profits distributed by Islamic Banks are usually small, compared to the profits actually earned by the Bank.

The Islamic Bank invests depositors funds, that are available for withdrawal, in short-term investments with low risk characteristics. Therefore, the returns are small. Additionally, the size of the investment portfolio affects the amount of profit yielded. Therefore, shareholders often waive part of their profits to support the profits of investment accounts holders.

56. Islamic banks commit themselves to pay a fixed profit amount on investment accounts.

The Islamic Bank is prohibited to commit a fix profit amount/rate as it is considered a guarantee of capital and profit. The Islamic Bank can only give estimates of the expected profit based on historical returns or based on feasibility studies.

However, in some cases, the bank may pay a fixed profit, if the income of the investment portfolio is steady and stable such as Ijarah and Salam products.

57. Islamic banks do not clarify the areas of investment of these funds.

- Islamic banks usually invest depositors' funds in the Bank›s general investment pool, which mostly include financing provided to customers, as detailed in the Bank›s annual financial statements.

58. Islamic banks are offering prizes on investment accounts, whereby the winner's name is determined by a draw.

Islamic banks offer prizes as a gift on investment deposits, paid by the shareholders, and are not deducted from the profits of customers' investment or saving accounts nor do depositors bear such a cost. Moreover, a special account is usually opened for prizes, and is similar to a savings account which is based on Mudaraba, whereby the funds are invested according to bank's strategy and profits are paid to customers (Rab Al Mal) according to the terms and conditions agreed upon.

59. The accounts of customers in Islamic banks are subject to loss, contrary to their conventional counterparts.

This confirms the legitimacy of these accounts, because profit and capital are not guaranteed for such investments. However, it is worth

to note, that there are mandatory and optional reserves set by Islamic banks to protect the bank against any losses or unforeseen circumstances or in cases where profits may dive lower than the market rate.

B) Investment by Agency (Wakala Bil Istithmar)

60. Some Islamic banks when they apply the Agency contract.

It is not permissible to set a fixed profit for Wakalas/Investment agencies, just like Mudaraba. However, giving a profit rate is allowed, given that the agent may commit himself not to enter into any investment that may not yield a minimum level of return.

You may view and obtain all the bank›s publications by scanning the below QR Code:

To communicate or submit your observations, you may contact the Sharia Coordination and Implementation Department through the following:

corporate.communications@bisb.com

Tel

+973 17515173

Fax

+973 17919173

GENERAL INQUIRIES “Frequently asked questions about Islamic banks”